الفرج كتبنا عنه النورج عن بقية ثنا شعبة عن محمد بن سليمان بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان بن عفان عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله على «الوضوء من كل دم سائل». أخرجه ابن عدى في الكامل في ترجمة أحمد، وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أحمد، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولكنه يكتب، فإن الناس مع ضعفه قد احتملوا حديثه. انتهى: وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل: أحمد بن الفرج كتبنا عنه، ومحله عندنا الصدق اه (من الزيلعي ١: ٢١).

قلت: فهو من رجال الحسن (۱) والباقون كلهم ثقات، أما بقية فلا علة له سوى التدليس. وقد صرح بالتحديث، وشعبة شعبة، ومحمد بن سليمان ثقة لأن شعبة روى عنه، وهو لا يروى إلا عن ثقة، وعبد الرحمن ابن أبان من رجال الأربعة، ثقة كما في التقريب (ص ١١٨) فالحديث حسن.

١٠٥ عن: يزيد بن حالد عن يزيد بن محمد عن عمر بن عبد العزيز عن

عليه إلا غسل محاجمه "أنه لا يلزم عليه غسل جميع بدنه ، كما ذهب إليه البعض من الصحابة تمسكا بما أخرجه أحمد والدارقطنى عن ابن الزبير عن عائشة مرفوعا: "يغتسل من أربع: من الجمعة والجنابة والحجامة وغسل الميت (٢) " . ولم يردا نفى وجوب الوضوء منه ، قاله سيدى مولانا الخليل فى بذل المجهود (١٢٢:١) وأجاب العينى بمثل ما مر عنه آنفا أنه دم مخرج لا خارج والنقض يتعلق بالخارج دون الخرج عندنا ، والله أعلم .

قوله: "أحمد بن الفرج" وقوله "عن يزيد بن حالد إلخ" قلت: دلالتهما على

⁽۱) قلت: هو من رجال الميزان، ضعفه محمد بن عوف الطائى وقال مسلمة: ثقة مشهور وذكره ابن حبان فى الثقات وقال: يخطئ، وقال ابن أبى حاتم: محله الصدق، وقال الحاكم: أبو أحمد قدم العراق فكتبوا عنه وأهلها حسنوا الرأى فيه، وقال الذهبى: هو وسط. (ميزان الاعتدال ١: ١٢٨) ثم يظهر من كلام الحافظ أنه ميال إلى تحسينه، ولكنه ذكر عن الخطيب "ليس عنده فى حديث بقية أصل، هو فيها أكذب الخلق" (لسان الميزان ١: ٢٤٥) فلينظر، والله أعلم.

⁽٢) سيأتي هذا الحديث في باب غسل الجمعة (من المؤلف).